UNCTAD 16 GENEVA
20–23 OCTOBER 2025

Agenda item: 7

General Debate

Statement by:

Lebanon

UN trade & development UNCTAD

كلمة لبنان في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية السادس عشر UNCTAD16

جلسة النقاش العام

جنيف سويسرا من ٢٠ إلى ٢٣ تشرين الأول ٢٠٢٥

شكراً السيدة الرئيسة،

أصحاب المعالي والسعادة، رؤساء الوفود،

السيدات والسادة،

بداية أود أن أتقدم بالتهنئة والشكر للحكومة السويسرية والأمانة العامة للأونكتاد وفريق عملها على حسن تنظيم مؤتمر التجارة والتنمية السادس عشر في جنيف. كما يسعدني أن أنوّه برئيس مجلس التجارة والتنمية والسادة المندوبين الدائمين الذين تولوا مهام "اصدقاء الرئيس"على المهنية التي تحلّوا بها وعلى الإدارة الحكيمة لتيسير المفاوضات.

السيدة الرئيسة،

ينضم لبنان إلى بيانات كلّ من مجموعة الـ٧٧ والصين، مجموعة آسيا والمحيط الهادئ والمجموعة العربية.

يشرفني أن أتحدث بإسم لبنان في مؤتمر الأونكتاد السادس عشر، في لحظة تاريخية دقيقة يواجه فيها العالم تحديات سياسية واقتصادية وبيئية وتنموية متداخلة، من تفاقم الصراعات السياسية والنزاعات التجارية، وتباطؤ النمو الاقتصادي، إلى اتساع الفجوات الرقمية والتحديات البيئية، بالإضافة إلى الأزمة المالية الحادة التي تثقل كاهل منظومة الأمم المتحدة، وما يتبعها من مراجعة هيكلية وتشغيلية طارئة في إطار مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة الإصلاحية UN80. ولذلك يمثل مؤتمرنا هذا بعنوانه "تشكيل المستقبل: دفع التحول الاقتصادي من أجل تنمية عادلة وشاملة ومستدامة"، فرصة يجب أن تكون تاريخية لتعزيز العمل المشترك في إطارالأونكتاد لتفعيل التعاون الدولي، وتعزيز الشمول الاقتصادي، ودعم الدول الأعضاء في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة وأهداف أجندة ٢٠٣٠.

يتطلّب التحول الاقتصادي سياسات تنموية واستثمارات مستدامة في القدرات الإنتاجية والبشرية، بالإضافة إلى تأمين التمويل الميسّر والمستدام للتنمية لتمكين الدول، لا سيما الدول النامية والأقل نمواً، من المشاركة الفاعلة في الإقتصاد العالمي بشكل عادل وشامل.يتطلب ذلك، في المقابل، الشروع بتنفيذ حوكمة رشيدة، وصياغة سياسات وطنية لا تستثني أي من الفئات المجتمعية والإنتاجية للإستفادة من فرص التحول الإقتصادي.

لقد أصبح الاقتصاد الرقمي أحد المحركات الرئيسة للاقتصاد العالمي. ومن هنا تبرز أهمية عمل الأونكتاد، في إطار جهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة، في دعم الدول على تطوير استراتيجيات رقمية وطنية، وبناء القدرات في مجالات الاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والتجارة الإلكترونية، لضمان ألا تتحول الثورة الرقمية الجديدة إلى مصدر جديد للتفاوت بين الشعوب، بل إلى أداة للتنمية والابتكار.

إضافة إلى ذلك، تواجه الدول المتأثرة بالنزاعات، ومنها بلدي لبنان، تحديات معقدة تتطلب إعادة بناء المؤسسات والبنى التحتية وإنعاش الاقتصاد، وهنا يكمن الحل في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لدعم خطط التعافي الإقتصادي.

وفي هذا السياق، نؤكد مجددًا على ضرورة تعزيز وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني في الأونكتاد لضمان استمرارها في أداء مهامها بفعالية، خاصة في ظل ما يواجهه الشعب الفلسطيني من دمار اقتصادي ومعيشي نتيجة الحرب الإسرائيلية على غزة والسياسات الاستيطانية والقيود المفروضة على الحركة والتجارة، والتي تفاقم الفقر والبطالة وتهدد الأمن الغذائي والصحي.

السيدة الرئيسة،

يخطو لبنان اليوم نحو مرحلة واعدة بعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وتشكيل حكومة "الإصلاح والإنقاذ" التي تسعى بإصرارعلى المضي قدماً في مسيرة الإصلاحات ومحاربة الفساد، وخطط التعافي الاقتصادي والتحول الرقمي، ضمن الأولويات التالية:

١- تثبيت استقرار الأطر الإقتصادية واصلاح القطاع المالي.

٢- تنشيط التجارة من خلال تحديث الجمارك، وإعادة تأهيل المرفأ.

٣- تنشيط عمليات التصدير والاستثمار في اصلاح قطاع الطاقة.

٤- إعادة الإعمار في ضوء الخسائر الكبيرة التي تكبّدها الإقتصاد اللبناني منذ أواخر العام ٢٠١٩، وصولاً إلى الحرب الإسرائيلية الأخيرة والتي قُدرت قيمة الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية الناتجة عنها بحوالي ١٤ مليار دولار أميركي وفقاً للبنك الدولي.

ندعو إلى تعزيز الشراكة الإستراتيجية التي تجمع لبنان بالأونكتاد من خلال ما تقدّمه الأونكتاد من الخدمات الإحصائية والتحليلية للوضع الإقتصادي والتجاري والتنموي في لبنان، وبناء القدرات والمساعدة التقنية في مجالات متعددة، لا سيما مشاريع تحديث الإدارة الجمركية عبر نظام ASYCUDA، مراجعة سياسة الاستثمار، برامج التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية، ومشروع حساب التنمية التابع للأونكتاد بشأن تسخير السياسة التجارية والنقل والخدمات اللوجستية لبناء سلاسل إمدادات غذائية مستدامة ومرنة بالتعاون مع اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

السيدة الرئيسة،

يستمر الشعب اللبناني بإظهار صلابيته في مواجهة التحديات، ويدأب على تحقيق الإصلاحات المنشودة، ويتطلع إلى تعزيز الشراكات في سبيل تحقيق ذلك.

ختاماً،

إن التحديات المصيرية التي يشهدها النظام المتعدد الأطراف، يحتّم علينا أن نعمل سوياً على تعزيز التعاون الدولي وتنسيق السياسات انسجاماً مع ميثاق الأمم المتحدة، التي كان بلدي لبنان عضواً مؤسساً لها، والركائز الثلاث للأونكتاد من أجل ترسيخ تعددية الأطراف وتحقيق العدالة والسلام والتنمية المستدامة. لذلك، نتطلع لأن يشكّل مؤتمرنا اليوم محطة جامعة لتجديد الالتزام الدولي بتحويل النتائج والتوصيات إلى إنجازات ملموسة تخدم الإنسان أولًا وأخيراً، دون ترك أحد خلف الركب.

شكراً لكم.